

الجلسات: الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

رقم الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
٦٥٨٨ (المغلقة) ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١		٢٠ دولة من الدول الأعضاء ^(٨٣)	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	أعضاء المجلس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميع المدعوين عملاً بالمادة ٣٩

(أ) إسبانيا وأستراليا وأوغندا وأيرلندا وبلجيكا وبولندا وتركيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والدمرك وزمبابوي وسلوفينيا والسويد وصربيا وفنلندا وكرواتيا وهولندا واليابان واليونان.

٧ - الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

عرض عام

يوني ٢٠١٠^(٨٣). وبعد ذلك، مدد المجلس مرتين ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة سنة واحدة^(٨٤). وقام المجلس أيضاً مرتين بتمديد نظام الجزاءات المفروض على الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)^(٨٥).

١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١١: إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتصبح بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قام الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعرض تقرير الأمين

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٣ جلسة واتخذ أربعة قرارات في إطار الفصل السابع من الميثاق واعتمد بيانين رئاسيين بشأن الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وركز المجلس على إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتصبح بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٨٢)، وحماية المدنيين، ولا سيما من العنف الجنسي، والأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١١.

ومدد المجلس ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/

(٨٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولايتي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".

(٨٣) القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠).

(٨٤) القراران ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٩٩١ (٢٠١١).

(٨٥) القراران ١٩٥٢ (٢٠١٠) و ٢٠٢١ (٢٠١١).

بإستخدام جميع الوسائل الضرورية للاضطلاع بولاية توفير الحماية المنوطة بها، بما في ذلك الحماية الفعالة للمدنيين، وموظفي المساعدة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين لخطر داهم بالوقوع ضحية العنف البدني، فضلا عن حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها. وقرر كذلك أنه ينبغي البت في أوجه إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل استنادا إلى تطور الوضع في الميدان وإلى إنجاز الأهداف التي يتعين على الحكومة وبعثة الأمم المتحدة السعي إلى تحقيقها، بما في ذلك إنجاز العمليات العسكرية الجارية في إقليمي كيفو ومقاطعة أورينتال، وتحسين قدرة الحكومة على توفير الحماية الفعلية للسكان، وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، قال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إنه بالنظر إلى التطور الذي طرأ على الحالة الأمنية في الميدان، حان الوقت لبدء فترة انتقالية تتضمن إعادة هيكلة وتشكيل البعثة وولايتها، بما يتفق والانسحاب المنظم والتدريجي والمطرود في الوقت ذاته لمكوناتها العسكري، مع أخذ توصيات الخبراء في فريق التقييم المشترك في الاعتبار^(٨٨).

٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: العنف الجنسي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية المدنيين

في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قدم كل من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إحاطتين إلى

العام، الذي تضمن استنتاجات بعثة تقييم تقني موفدة إلى البلد وفقا للقرار ١٩٠٦ (٢٠٠٩) فيما يتعلق بالخفض التدريجي للبعثة^(٨٦). وأبلغ المجلس بأن الرئيس جوزيف كاييلا أعرب عن رغبته في أن يكتمل الخفض التدريجي للبعثة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١. واعترافا برغبة الرئيس، أبلغ المجلس بتوصية الأمين العام ببدء المرحلة الأولى من الخفض التدريجي قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، رهنا بموافقة المجلس. وبعد تلك المرحلة، ستستعرض آلية تنسيق مشتركة بين الحكومة والبعثة الحالة الأمنية في مناطق انتشار البعثة. وسيكون الاستعراضان المقرران نقطة الانطلاق للتخطيط للمراحل اللاحقة من الخفض التدريجي على أساس مبدأ الاعتماد على الذات على الصعيد الوطني، الذي طرحه الرئيس كاييلا. وينبغي للبعثة أيضا أن تحول تدريجيا تركيزها وهيكلها نحو تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع من خلال إنشاء شراكة موسعة مع فريق الأمم المتحدة القطري^(٨٧).

وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠)، الذي قام فيه، في جملة أمور، بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وقرر أن يصبح اسم البعثة هو بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠؛ وأن تنشر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وأذن بانسحاب ما يصل قوامه إلى ٢٠٠٠ من أفراد الأمم المتحدة العسكريين من المناطق التي يسمح فيها الوضع الأمني بذلك، وذلك بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإذ أكد المجلس على وجوب منح حماية المدنيين الأولوية، أذن للبعثة

(٨٦) S/2010/164.

(٨٧) S/PV.6297، الصفحات ٢-٧.

(٨٨) S/PV.6539، الصفحة ٨.

للحكومة تعزيز جهودها للتصدي للإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون، خاصة في سياق العنف الجنسي، فيما يتمثل دور الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم الحكومة باعتبارها الموفر الرئيسي للحماية والخدمات^(٩٠).

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً، أكد فيه من جديد إدانته الشديدة لعمليات الاغتصاب الجماعي التي وقعت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وشدد على المسؤولية الأساسية التي تتحملها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن ضمان الأمن في أراضيها وحماية المدنيين فيها، مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ودعا المجلس الحكومة إلى إدانة هذه الفظائع، وتقديم مساعدة فعالة إلى ضحايا الاعتداء الجنسي ودعم الجهود التي تضطلع بها جميع الأطراف المعنية من أجل حماية الضحايا ومساعدتهم والحيلولة دون حدوث مزيد من العنف. وشدد المجلس على حاجة البعثة إلى تحسين العلاقات مع المجتمعات المحلية بطرق منها تحسين آليات جمع المعلومات وأدوات الاتصال^(٩١).

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع تقريراً عن إلقاء القبض على الأمين التنفيذي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إحدى الجماعات المتمردة المتورطة في عمليات الاغتصاب الجماعي، وقائد آخر للجماعة المتمردة الماي - ماي شيكا يفترض أنه من بين المسؤولين عن عمليات الاغتصاب الجماعي في واليكالي. وحث المجلس على زيادة التركيز على جرائم العنف الجنسي

(٩٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٩١) S/PRST/2010/17.

المجلس بشأن الاغتصاب الجماعي الذي ارتكب في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠ في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وإذا قدم الأمين العام المساعد وصفا للتدابير التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب وقوع الاغتصاب الجماعي، بما في ذلك نشر فريق حماية مشترك على محور مبوفي - كيبوا لتقييم الحالة الأمنية للقرى على طول المحور، والتحقق من الادعاءات بوقوع هجمات وعمليات اغتصاب جماعي ونهب مؤخرًا، وتقييم احتياجات الحماية للسكان المحليين، فقد قال إن إجراءات البعثة لم تكن "كافية"، مما أدى إلى اعتداءات وحشية غير مقبولة على سكان قرى المنطقة. وأوضح التدابير اللازمة لكبح هذا العنف في المستقبل، ومنها تحسين العلاقات مع المجتمع المحلي والقيام بمزيد من الدوريات المسائية والليلية. وأبلغ الأمين العام المساعد أيضاً عن الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة والحكومة من أجل تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة، بما في ذلك إطلاق البعثة لعملية Shop Window، وهي عملية إنزال للقوة من أجل السيطرة الميدانية بهدف حماية المدنيين في منطقة بينغا وكيبوا واليكالي في كيفو الشمالية وتوفير الغطاء الأمني للجهود الرامية إلى إلقاء القبض على الجناة، وإنشاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للجنة لتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة^(٩٢). وإذا أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على أن الاغتصاب يجري اختياره بشكل متزايد كسلاح مفضل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، قالت إن المجتمع الدولي ينبغي أن يواجه مسؤوليته الجماعية عن عدم قدرته على منع عمليات الاغتصاب الجماعي في كيبوا. وشددت على أنه ينبغي

(٨٩) S/PV.6378، الصفحات ٥-٨.

عام ٢٠١٠، في عدد المعتقلين في صفوف الجنود الحكوميين والشرطة ممن اُتهموا بارتكاب هذه الانتهاكات^(٩٤).

وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٩١ (٢٠١١)، الذي أكد فيه من جديد أن حماية المدنيين يجب أن تعطى الأولوية عند اتخاذ القرارات بشأن كيفية استخدام القدرات والموارد المتاحة، وشجع أيضاً على الاستعانة بالتدابير الابتكارية التي تنفذها البعثة لحماية المدنيين. وشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تظل ملتزمة التزاماً تاماً بحماية السكان المدنيين عن طريق إنشاء قوات أمن محترفة لها مقومات البقاء، فضلاً عن تحقيق سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وأن تعزز الحلول غير العسكرية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الحل الشامل للحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، وأن تبسط كامل سلطة الدولة في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تواصل الإبلاغ عن عدد مروع من حالات الاغتصاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورأى أن نموذج الإدماج - إدماج العناصر المسلحة من دون الاستفادة من التدريب الكافي ودون الفرز والبرامج البديلة - قد أسفر عن نتائج غير مرضية ويحتاج إلى مراجعة وتنقيح. غير أنه لاحظ أنه قد تم إحراز تقدم كبير نوعاً ما، ولا سيما في مكافحة الإفلات من العقاب^(٩٥).

(٩٤) S/PV.6476، الصفحة ٣.

(٩٥) S/PV.6649، الصفحة ٦.

في عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). وأخيراً، أشادت بالحكومة لاعتمادها بعض السياسات لمكافحة العنف الجنسي، بما في ذلك إعلان الوقف الاختياري لأعمال التعديين في ثلاث مقاطعات بعد الفظائع التي وقعت في واليكالي وسياسة عدم التسامح على الإطلاق مع العنف الجنسي داخل صفوف القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٩٢).

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أفاد الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن الاستعراض الداخلي المتعلق بأنشطة الحماية التي تقوم بها البعثة لن يكون "نشاطاً يجرى مرة واحدة فحسب في إطار زمني محدد". وقال إنه رداً على تصاعد العنف في كينغو الشمالية، تمت تهيئة وضع عسكري للبعثة أكثر وضوحاً وفعالية، وأشار إلى عملية Shop Window، التي تهدف إلى التحقق مما إذا كانت العناصر المسلحة تقوم بجرية بعمليات في المنطقة وتحسين الأمن العام^(٩٣).

وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، شدد الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن حماية المدنيين تظل أولوية البعثة الرئيسية ومحل تركيزها، وذلك بسبب العمليات التي تقوم بها جماعات مسلحة أجنبية ومحلية في الجزء الشرقي من البلد. وفي معرض تعليقه بأن هناك الكثير جداً من حالات الانتهاكات التي ارتكبتها أفراد ينتمون إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، لاحظ حدوث زيادة كبيرة، خلال

(٩٢) S/PV.6400، الصفحات ٢ - ٤.

(٩٣) S/PV.6403، الصفحة ٣.

هذه الشروط في الانتخابات، قال إنه من المتوقع أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم الدعم اللوجستي والتقني، وإنها على استعداد لدعم عمل مراقبي الانتخابات^(٩٩). وأفاد ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن اللجنة الانتخابية نشرت جدولاً زمنياً عاماً للانتخابات، يفيد بأن الانتخابات لاختيار رئيس الجمهورية والنواب الوطنيين ستجرى في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر وبأن الرئيس المنتخب سيؤدي القسم وسيجري تنصيبه في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وأشار إلى أن قادة سياسيين بارزين من المعارضة أكدوا مشاركتهم في الانتخابات المقبلة بتسجيل أسمائهم بعد نشر الجدول الزمني، وهو ما يمثل دليلاً على موافقة الطبقة السياسية كلها تقريباً على الجدول الزمني^(١٠٠). وشدد المتكلمون على أهمية الانتخابات المقبلة في توطيد سلطة الدولة وشرعيتها، الذي هو شرط مسبق لتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام، كما أكدوا على الدور الداعم الذي تضطلع به البعثة في تقديم المساعدة اللوجستية والمالية بناء على طلب الحكومة^(١٠١).

وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، وعلى الرغم من أن الممثل الخاص للأمين العام أقر بالتحديات التي تواجهه، بما في ذلك الحاجة إلى موارد مالية تكاملية وتوفير الأمن الانتخابي، فقد أبرز التقدم المحرز في التحضير للانتخابات^(١٠٢).

(٩٩) S/PV.6539، الصفحة ٣.

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١ (غابون)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (الصين)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (نيجيريا)؛ والصفحة ٢٠ (البرتغال)؛ والصفحة ٢٩ (ألمانيا)؛ والصفحة ٣٠ (البرازيل)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (البوسنة والهرسك)؛ والصفحة ٣٤ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

(١٠٢) S/PV.6551، الصفحتان ٤ و ٥.

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١١

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قال الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إن إجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة وذات مصداقية أولوية كبرى بالنسبة للحكومة. وحتى ذلك الوقت، وافقت السلطات الوطنية والدولية على الميزانيات، واستكمل التخطيط الأولي للدعم اللوجستي المطلوب من البعثة، وهناك دعم متواصل لعمليات تسجيل الناخبين. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم أيضاً بتوفير المساعدة الفنية وغيرها من أنواع المساعدة^(٩٦).

وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، أكد الممثل الخاص للأمين العام على أنه رغم التحديات، تم إحراز تقدم جيد نحو إجراء الانتخابات الوطنية. وأشار إلى أن بعثة الأمم المتحدة ما فتئت تقوم بنشاط بتقديم الدعم اللوجستي الضروري وأن التقدم المحرز نحو ضمان التمويل العام لميزانية الانتخابات الكونغولية كان أيضاً مرضياً^(٩٧). وأفاد ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن لجنة انتخابية وطنية مستقلة قد أنشئت وستقدم التوجيه إلى البلد بشأن كيفية تنظيم العملية الانتخابية، ولا سيما ما يتعلق بتسجيل الناخبين، ووضع القوائم الانتخابية، وعملية التصويت، وفرز الأصوات^(٩٨).

وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، قال الأمين العام إن الانتخابات يمكن أن تساعد على زيادة توطيد السلام والاستقرار وإنه يجب أن تكون سلمية وذات مصداقية. وإذ حث جميع أصحاب المصلحة على العمل معاً لضمان تلبية

(٩٦) S/PV.6403، الصفحة ٥.

(٩٧) S/PV.6476، الصفحة ٥.

(٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

التوترات المتعلقة بالانتخابات، وأنشطة الجماعات المسلحة^(١٠٣).

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: تجديد نظام الجزاءات وفريق الخبراء

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠)، الذي قرر فيه أن يحدد حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨). وطلب إلى الأمين العام أن يمدد لفترة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ولاية فريق الخبراء، مع إضافة خبير سادس.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ٢٠٢١ (٢٠١١)، الذي قرر بموجبه، في جملة أمور، أن يحدد، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨). وطلب إلى الأمين العام تمديد ولاية فريق الخبراء حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(١٠٣) S/PV.6649، الصفحتان ٣ و ٤.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٩١ (٢٠١١) الذي قرر فيه، في جملة أمور، أن تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم تنظيم وإجراء الانتخابات الوطنية والمحلية وانتخابات المقاطعات، وذلك من خلال توفير الدعم التقني واللوجستي على نحو ما تطلبه السلطات الكونغولية وعن طريق تيسير الحوار المعزز والمنظم مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومتابعتها في سياق الانتخابات، واللجوء إلى المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قال الممثل الخاص للأمين العام إن البعثة تشارك مشاركة تامة من أجل ضمان إجراء الانتخابات بشكل ديمقراطي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا للجدول الزمني الذي وضعته اللجنة الانتخابية. ولئن لاحظ التقدم الحرز والوفاء بالتعهدات المالية الدولية لدعم الانتخابات، أشار إلى انخفاض النسبة المئوية للمرشحات للمناصب المتنافس عليها، والزيادة المتوقعة في

الجلسات: الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٢٩٧	التقرير الحادي والثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2010/164)		٣٧	٣٩ وغيرها	الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

القرار والتصويت	الدعوات عملاً	الدعوات عملاً	وثائق أخرى	الجلسة والتاريخ
(المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)	بالمادة ٣٩ وغيرها	بالمادة ٣٧		البند الفرعي
القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) ١٥-٠٠		جمهورية الكونغو الديمقراطية	مشروع قرار مقدم من أوغندا، وغابون، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية (S/2010/164) (S/2010/256)	٦٣٢٤ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠
	جميع المدعويين	جمهورية الكونغو الديمقراطية	الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع	٦٣٧٨ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
S/PRST/2010/17		جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٦٣٨٧ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
	الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع	جمهورية الكونغو الديمقراطية	الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع	٦٤٠٠ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٦٤٠٣ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠) ١٥-٠٠			مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2010/597)	٦٤٣٢ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
	جميع المدعويين	جمهورية الكونغو الديمقراطية	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٦٤٧٦ ٧ شباط/فبراير ٢٠١١
		جمهورية الكونغو الديمقراطية	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2011/20)	٦٤٧٦ ٧ شباط/فبراير ٢٠١١

القرار والتصويت	الدعوات عملاً	الدعوات عملاً	وثائق أخرى	الجلسة والتاريخ	البند الفرعي
(المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)	بالمادة ٣٩ وغيرها	بالمادة ٣٧			
S/PRST/2011/11	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، والمدعوون كافة	مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير عمليات البنك الدولي واستراتيجيته لأفريقيا، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جمهورية الكونغو الديمقراطية	رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2011/282)	٦٥٣٩ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١
	جميع المدعوين	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2011/298)	٦٥٥١ ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١
القرار ١٩٩١ (٢٠١١) ٠-٠-١٥			جمهورية الكونغو الديمقراطية	مشروع قرار مقدم من غابون، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية (S/2011/390)	٦٥٦٨ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١
	جميع المدعوين	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2011/656)	٦٦٤٩ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
القرار ٢٠٢١ (٢٠١١) ٠-٠-١٥			مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2011/737)		٦٦٧١ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١